وزارة التموين والتجارة الداخلية

(قطاع التجارة الداخلية)

قرار وزارى رقم ٦٦ لسنة ٢٠٠٥ «بالتفويض»

باعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية

لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤

رئيس قطاع التجارة الداخلية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٨٩ لسنة ١٩٥١ والمعدل بالقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٢٥ لسنة ٢٠٠٢ بإصدار اللائحة التنفيذية للقانون رقم ٦ لسنة ٢٠٠٢ ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٣٩٩ لسنة ١٩٨٦ بشأن الغرف التجارية ؛

وعلى القرار الوزارى رقم ٦٥٢ لسنة ١٩٩٠ بشأن التفويض بالاختصاصات ؛

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة دمياط جلسة ٢٠٠٥/٦/٢٨ باعتماد الحساب الختامى للغرفة والسوق التابع لها للعام المالى ٢٠٠٤ ؛

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠٠٥/١١/٢٢ ؛

قـــرر :

مادة ١ - اعتماد الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة دمياط والسوق التابع لها عن العام المالى ٢٠٠٤ حيث بلغت جملة الإيرادات للغرفة والسوق مبلغ ١٧٥٩٩٦٩,٤٩٠ (فقط مليون وسبعمائة وتسعة وخمسون ألفًا وتسعمائة وتسعة وستون جنيهًا وتسعة وأربعون قرشًا لا غير) وجملة المصروفات للغرفة والسوق مبلغ ١٣٩٦٩٤٩,٢٨٥ (فقط مليون وثلاثمائة وستة وتسعون ألفًا وتسعمائة وتسعة وأربعون جنيهًا ومائتان وخمسة وثمانون مليمًا لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصروفات مبلغ ٣٦٣٠٢٠,٢٠٥ (فقط ثلاثمائة وثلاثة وستون ألفًا وعشرون جنيهًا ومائتان وخمسة مليمات لا غير) أضيفت إلى الاحتياطى العام الذى بلغ فى ٢٠٠٤/١٢/٣١ مبلغ ١٤٧٥٦٤٢,٦١٩ (فقط مليون وأربعمائة وخمسة وسبعون ألفًا وستمائة واثنان وأربعون جنيهًا وستمائة وتسعة عشر مليمًا لا غير) .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقائع المصرية .

تحريرًا فى ٢٠٠٥/١١/٢٢

رئيس قطاع التجارة الداخلية

لواء / اسامة مازن